كلمة مراقب الدولة – تقرير الحكم المحلّيّ 2020

يعرض هذا التقرير نتائج الرقابة التي أُجريت في الحكم المحلّيّ في سنة 2020، ويضمّ نتائج رقابة شاملة ورقابة عينيّة في مواضيع منوّعة.

مع تولّيّ مهامّ منصبي كمراقب للدولة، تمّت بلورة رؤية ديوان مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور والتي بموجبها-

يُنفّذ ديوان مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور رقابة بنّاءة، موضوعيّة وتنمّ عن الاحترام، موجّهة إلى تحدّيات المستقبل، تعزّز تحمّل المسؤوليّة من جانب الهيئات الخاضعة للرقابة، تحسّن عملها، تدعم تحقيق الأهداف المرجوّة منها وتزيد من الفائدة التي يمكن للجمهور أن يجنيها منها.

يعمل ديوان مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور على تحقيق الغرض منه المنصوص عليه في القانون بمهنيّة، كفاءة، استقلاليّة وشفافية تنظيمية، مع السعي إلى التميّز والتحسّن المستمرّ، بالاعتماد على ثروة بشريّة عالية الجودة وتتحلى بالقيم.

ووفقًا للرؤية، يتناول هذا التقرير القضايا الأساسيّة لنشاط الحكم المحلّيّ، من جوانب مختلفة متعلّقة بسلامة وأمن سكان السلطات المحليّة، الإدارة الماليّة للسلطات وذلك لتامين خدمة المواطن ورفاهيته وحماية البيئة. يستند التقرير إلى المجالات المنصوص عليها في قانون مراقب الدولة - ويفحص ما إذا كانت هذه السلطات قد تصرّفت بطريقة فيها توفير، نجاعة، شفافيّة ووفقًا لقواعد الإدارة السليمة. إلى جانب ذلك، يتمّ التركيز على دمج رقابة اجتماعيّة، ماليّة ومبتكرة، كما هو الحال في مجال النشاطات في شبكات التواصل الاجتماعيّ، بما يتماشى مع نقاط التي يشدد عليها مراقب الدولة.

في ما يلي استعراض يتطرّق إلى بعض المواضيع التي تمّ فحصها:

في السنوات الأخيرة، يستخدم القطاع العامّ، بما في ذلك السلطات المحلّيّة ومنتخَبيها، على نطاق واسع شبكات التواصل الاجتماعيّ (خاصّة فيسبوك، يوتيوب، إنستغرام وتويتر) للتواصل المباشر مع الجمهور. يعمل هذا على

ترشيد واختصار عمليّة نقل الرسائل والمعلومات إلى الجمهور، ولكنّه يجسّد أيضًا احتمال حدوث مخاطر وأضرار، مثل: انتهاك الحقّ في الخصوصيّة، الحقّ في حرّيّة التعبير والحقّ في المساواة. فحص ديوان مراقب الدولة **استخدام السلطات المحليّة ومنتخَبيها لشبكات التواصل الاجتماعيّ** من هذه الجوانب: نطاق الاستخدام والأهداف منه، الإدارة التقنيّة، المضامين التي يتمّ نشرها من قبل السلطات المحليّة وجمهور المستخدمين واستخدام رؤساء السلطات لشبكات التواصل الاجتماعيّ. في ضوء نتائج الرقابة، أوصيت بأن تستخدم السلطات المحليّة ومسؤوليها المنتخبين شبكات التواصل الاجتماعيّ على النحو الأمثل والناجع لاستنفاد إمكاناتهم بطريقة تزيد من ثقة الجمهور بهم. في الوقت نفسه، على السلطات المحليّة ومنتخَبيها أن يتذكروا أنّهم يخضعون لقواعد القانون العامّ بالنسبة للنشاطات في شبكات التواصل الاجتماعيّ الخاصّة بهم، لذلك عليهم توخّي الحذر لتجنّب إيذاء الجمهور والمس بحرياته بشكل عامّ، بما في ذلك الجمهور الذي يستخدم هذه الشبكات. يجب التأكد من أنّ استخدام شبكات التواصل الاجتماعيّ يتمّ بطريقة تحترم الجمهور والمنتخَبين. يجب فحص وتنظيم الموضوع ككلّ من قبل وزارتي الداخلية والعدل. تجدر الإشارة إلى أنّ مندوبيّة شكاوى الجمهور في ديوان مراقب الدولة استوضحت في السنوات الأخيرة شكاوى حول استخدام الشخصيّات العامّة والهيئات العامّة لشبكات التواصل الاجتماعيّ. في ضوء الخبرة المكتسبة في هذا الموضوع، أُلحقت بطاقم الرقابة موظّفة من المندوبيّة. من خلال إجراء هذه الرقابة، انعكست فوائد دمج وظائف مراقب الدولة ومندوب شكاوى الجمهور في مؤسّسة واحدة.

يمتدّ على شواطئ إسرائيل جرف يبلغ طوله 45 كلم. هذا الجرف غير ثابت، وبسبب قوى الطبيعة والنشاط البشريّ ينهار تدريجيًّا ويتراجع باتّجاه الشرق. بيّنت الرقابة على **تعامل سلطات الحكم مع عمليّات تدمير الجرف الساحليّ** عن أنّه بعد مرور تسع سنوات على قرار الحكومة معالجة هذه المسألة، ومع أنّه تمّ تأسيس شركة حكوميّة خصّيصًا للتعامل معها، إلا أنّه لم يتمّ تنفيذ جوانب كثيرة من القرار. علاوة على ذلك، ليس لدى أيّ من الأطراف المسؤولة عن حماية الجرف أيّ خطّة شاملة للتنفيذ، بما في ذلك تحديد سلّم الأولويّات حسب الميزانيّة ووضع الجرف، ولا تملك أيّ تقدير محتلن وكامل لتكلفة بناء هذه الحماية. معظم السلطات المحليّة التي تمّ فحصها لم تتخّذ خطوات فوريّة ضروريّة لضمان سلامة الجمهور في محيط الجرف ولم تبن الدعم اليابسيّ المطلوب في مناطق نفوذها. لم تنفّذ الشركة المسؤولة عن حماية الجرف بعدُ العديد من المشاريع المدرجة في خطط عملها ولم تضع دفاعات بحرية في مناطق مختلفة، حتّى في المناطق التي تمّ تصنيف معالجتها على أنّها عاجلة. على الهيئات ذات الصلة بهذا الموضوع - الوزارات، الشركة لحماية الجرف والسلطات المحليّة - إجراء فحص شامل للمسألة والمعيقات التي تواجه تنفيذ قرار الحكومة واتّخاذ القرارات العمليّة في هذا الشأن، لتحسين العناية بالجرف والحيلولة دون المزيد من التأخير.

أحد مراكز نشاط الحكم المحليّ هو إدارة مجال التخطيط والبناء، من خلال لجان التخطيط والبناء، التي تعمل إلى جانب السلطات المحليّة. نظرًا لأهمّيّة الموضوع ودخول الإصلاح في هذا المجال (تعديل 116 لقانون التخطيط

والبناء) حيّز التنفيذ، رأيت أنّ هناك أهمّيّة لإجراء رقابة شاملة في موضوع **الرقابة والتفتيش على البناء في اللجان المحلّيّة للتخطيط والبناء**. بيّنت الرقابة وجود نواقص بنيّوية على مستوى المنظومة في استعداد اللجان المحلّيّة للتنظيم والبناء للرقابة والتفتيش على عمليّات البناء، بالإضافة إلى نواقص في إجراءات إنفاذ القانون. إنّ ظاهرة مخالفات البناء هي ظاهرة منتشرة على نطاق واسع، وقد تكون النتيجة استخدام موارد الأراضي بطريقة غير حكيمة، وإلحاق الضرر بجودة الحياة والبيئة وحتّى تشكيل خطر على الجمهور. على الأغلب هذه المخالفات ظاهرة للعيان، وبالتالي فإنّ طريقة التعامل معها تؤثر أيضًا في مستوى ثقة الجمهور في هيئات إنفاذ القانون. تتناول توصيات التقرير أيضًا، تحسين نقاط التماسّ بين الأطراف المسؤولة عن الرقابة والتفتيش والأطراف المسؤولة عن التخطيط في هذه اللجان.

بحسب معطيات السلطة الوطنيّة للأمان على الطرق، فإنّ نسبة الضالعين في حوادث الطرق الأليمة في المجتمع العربيّ أكبر من نسبة هذا المجتمع من بين جميع سكان البلاد. في فصل يتناول **خطوات لتعزيز الأمان على الطرق في مناطق السلطات المحلّيّة في المجتمع العربيّ**، تبيّن أنّه من أجل النهوض بهذه المسألة، يجب العمل على عدّة مستويات: التربية والتعليم والتوعية، تحسين البنية التحتيّة وإنفاذ القانون. للحدّ من عدد حوادث الطرق والإصابات في مناطق السلطات المحلّيّة في المجتمع العربيّ، على السلطات المحلّيّة أن تضع مسألة الأمان على الطرق على رأس سلّم أولويّاتها. هناك حاجة إلى زيادة مشاركة السلطات المحلّيّة في المجتمع العربيّ والهيئات الحكوميّة في تعزيز الأمان على الطرق وقيادة خطوات وإجراءات لتوفير حلول للسكان المعرّضين للخطر وبؤر الخطر. جدير بالذكر أنّ هذا الفصل من الرقابة سيتم نشره ايضاً باللغة العربيّة.

في منطقة السامرة، تمّ تأسيس شركة للمياه تشترك فيها سلطتان محلّيّتان فقط، في حين أنّ السلطات المحلّيّة الأخرى في السامرة تقدّم بنفسها خدمات المياه والصرف الصحّيّ لسكانها. بيّنت الرقابة في **مسائل مختارة في قطاع المياه في السامرة** أنّه في معظم بلدات السامرة، وقع الكثير من حالات انقطاع التزويد بالمياه في السنوات الأخيرة لعدد من الأسباب الرئيسيّة، ومن بينها البنى التحتيّة التي لم تتمّ صيانتها في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه بسبب الزيادة السكانيّة التي ترافقها زيادة موازية في مصادر المياه. بيّنت الرقابة نواقص في تقديم الخدمة في هذا المجال لسكان السامرة، الأمر الذي يتطلّب العلاج على مستوى السلطات المحلّيّة وعلى المستوى الوطنيّ. يتطلّب تحسين إمدادات المياه أيضًا، علاجًا شاملًا للبنية التحتيّة، يكون الغرض منه الحدّ من هدر المياه.

العنف العائليّ هو ظاهرة اجتماعيّة خطيرة، ومواجهته تضع تحدّيًا صعبًا ومركزيًّا أمام الوزارات المعنيّة، خدمات الرفاه الاجتماعيّ في السلطات المحلّيّة وهيئات الشرطة. تؤكد نتائج الرقابة في موضوع **منع العنف بين الأزواج والتعامل مع ضحاياه في مدينة الرملة** على ضرورة استكمال تنفيذ توصيات لجنة مهنيّة وطنيّة تمّ تشكيلها للتعامل مع هذه المسألة؛ صياغة حلول لمشكلة التوظيف في العديد من الوظائف من الأخصائيّين الاجتماعيّين الذين يتمثّل

دورهم في التعامل مع العنف المنزليّ في بلدية الرملة وعلى المستوى القطريّ؛ زيادة التعاون والتنسيق بين إدارة الخدمات الاجتماعيّة في الرملة، ومركز سلامة الأسرة والمهنيّين الآخرين (الشرطة والجهات المختصة بشؤون التربية والتعليم والصحّة)، لتحسين رعاية ضحايا العنف المنزليّ؛ التنفيذ المنهجيّ والمنظّم لنشاطات التوعية لمنع العنف المنزليّ ونشرها بين قطاعات لها خصوصيتها ؛ الرعاية الفوريّة لضحايا العنف المنزليّ ومرتكبيه، وفقًا للأنظمة التي أقرّت في هذا الشأن وتأهيل المهنيّين لرعاية قطاعات معينة في المجتمع. كلّ هذا لمنع مثل هذا العنف قدر الإمكان وتحسين رعاية ضحاياه.

تطلّب إعداد التقرير قدرًا كبيرًا من الجهد من جانب موظّفي ديوان مراقب الدولة، الذين عملوا بجدّ لإعداده بأقصى قدر من المهنيّة، الإتقان، النزاهة والدقة، والذين يؤدّون مهمّتهم الجماهيريّة من منطلق إحساس حقيقيّ بحملهم الرسالة. ولهم أتقدم بالشكر الجزيل.

لم يخفَ عليّ أنّ العديد من السلطات المحليّة اتّخذت خطوات إيجابيّة من أجل رفاه السكان، وقد انعكست أبرز هذه الخطوات في تقارير الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، من واجب السلطات إصلاح النواقص التي بيّنها هذا التقرير، بهدف تحسين جودة الحياة والبيئة لصالح سكان إسرائيل.

متنياهو أنغلمن

مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس- أيلول 2020